ثمن الغطرسة: الاحتلال- الثمن الذي تدفعه إسرائيل

عن مركز "أدفا" صدر مؤخراً (باللغة العبرية) كتاب للدكتور شلومو سفيرسكي، مدير مركز "أدفا"، وفيه يكتب عن الثمن البشري والسياسي والعسكري والأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تدفعه إسرائيل لقاء احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم.

في ما يلي ملخص لهذا الكتاب الذي يضم ١٨٧ صفحة مدعمة بوثائق ومستندات وتقارير، وهو بقلم المؤلف.

تعيش إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول من العام ٢٠٠٠، ركوداً اقتصادياً متواصلاً، بدأ بالاتساع - ببطء ووتيرة متقطعة - في العام ٢٠٠٤ فقط. وحمل هذا الركود معه تحوّلات في السياسة الاجتماعية والاقتصادية، من المؤكد أنها ستؤثر سلباً على المجتمع الإسرائيلي لسنين عديدة قادمة.

لذا، فقد بدا من الواضح أنّ إسرائيل تدفع ثمناً باهظاً لاحتلالها المتواصل للمناطق الفلسطينية، ثمناً تدفعه معظم المنازل. ويضع الثمن الذي تدفعه إسرائيل الآن ٣٧ عاماً من الاحتلال في منظور جديد ومغاير.

الفلسطينيون، كما هو معروف، يدفعون ثمناً أكثر من ذلك بكثير، لكن هذه الحقيقة لا تقلّص الثمن الذي يدفعه الإسرائيليون، ولا تجعله أقل أهمية.

الثمن الذي يدفعه الإسرائيليون حالياً هو ثمن الغطرسة، الغطرسة التي تنتشر في صفوف القيادات الإسرائيلية والشعب الإسرائيلي على أثر الانتصار العسكري في العام ١٩٦٧. وظفرت إسرائيل، نتيجة هذا الانتصار، بسيطرة محكمة على كامل مساحة فلسطين الانتدابية، بالإضافة إلى السيطرة على غالبية الشعب الفلسطيني. وبحصولها على هذه المكانة، لم

تجد إسرائيل في نفسها الحكمة، ولا سعة القلب في تلك الساعة المصيرية لاستغلال الظروف الجديدة كي تطبق الحل السياسي الذي تبنته القيادة الصهيونية نفسها قبل عشرين عاماً من ذلك الوقت – تقسيم البلاد بين الشعبين. شرعت إسرائيل في فصل الضفة الغربية عن الأردن وقطاع غزة عن مصر، لكنها، بدل المحافظة عليها وديعةً إلى حين التوصل إلى حل عادل مع الفلسطينيين، وإلى اتفاق يرتكز إلى الاعتراف بحقوق المجتمعين، اختارت إسرائيل فرض سيطرتها الطويلة الأمد، والاستيلاء على أجزاء عظيمة من الأراضي الفلسطينية.

في السنين العشرين الأولى، كان ثمن الاحتلال متدنياً نسبياً، من وجهة النظر الإسرائيلية. لكن منذ اندلاع الانتفاضة الأولى في العام ١٩٨٧، بدأت إسرائيل تدفع ثمن الغطرسة في الحقيقة، لا يستطيع الفلسطينيون إلحاق الهزيمة بالجيش الإسرائيلي، وهزموا في ساحة الحرب مرة تلو الأخرى، لكن رغبة الفلسطينيين المتكررة في العودة إلى ساحة القتال، مرة بعد مرة، كي يعبّروا عن طموحهم إلى تأسيس حياة قوميّة مستقلة، أصبحت تشكل منذ العام ١٩٨٧ تهديداً مزمناً للاستقرار الاقتصادي والسياسي في إسرائيل. هذا هو ثمن الغطرسة.

يفحص هذا الكتاب الأثمان السياسية والعسكرية والاقتصادية التي يقتضيها احتلال الأراضي الفلسطينية من إسرائيل. يتألف الكتاب من جزأين: يعالج الجزء الأول الفترة الواقعة بين العامين ١٩٦٧–١٩٨٧، حيث كان ثمن الغطرسة متدنيّاً نسبيّاً، وجرت موازنته بواسطة الأرباح الاقتصادية المختلفة. ويعالج القسم الثاني مرحلة الانتفاضة الفلسطينية. في هذه المرحلة، وبخاصة في الأعوام ٢٠٠٠–٢٠٠٣، أصبح ثمن الغطرسة باهظاً جداً.

الجزء الأول: ١٩٦٧-١٩٨٧

المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧ ليست غنية بأي نوع من الموارد التي قد تغري الدول والأمم باحتلال المناطق الأخرى، لم يكن الاقتصاد مصدر جاذبية هذه المناطق بالنسبة للقيادة وللعديد من الفئات في إسرائيل، لكن السياسة والدوافع الأيديولوجية هي التي أدّت دوراً حاسماً في هذا الأمر – إمكانية تأسيس "إسرائيل الكبرى" التي تضم بين حدودها معظم مناطق المملكة اليهودية التوراتية من خلال تهميش السكان المحليين.

حتى العام ١٩٨٧، كان الميزان الاقتصادي للاحتلال إيجابياً من وجهة النظر الإسرائيلية، وكحاكم جديد، صرفت إسرائيل القليل على الصيانة الاقتصادية والعسكرية، ورافق ذلك جني أرباح اقتصادية ومالية.

النفقات

١– نفقات عسكرية متدنية – في مراحل تنظيمها الأولى، شنّت المجموعات الفلسطينية الهجمات من خارج الحدود، ولم تكن هذه المقاومة ذات تأثير يُذكر. وجرت السيطرة على المناطق المحتلة بعدد قليل من الفرق العسكرية.

٢– نفقات حكومية متدنيّة – كانت الحكومة الإسرائيلية عاقدة العزم على السيطرة بحدّ أدنى من التكلفات، وما عناه الأمر عملياً هو غياب الاستثمار في التطوير الاقتصادي للمناطق الفلسطينية. وإلى حدّ بعيد، وفّرت الضرائب المحلية ميزانيات الإدارة المدنية الإسرائيلية. وجرت موازنة النفقات الحكومية عبر تدفق الأموال من العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل. من هنا، حصل ارتفاع في مستوى المعيشة، دون أن يستدعي الأمر إنفاقاً من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

الأرباح

١- سوق رهينة للبضائع الإسرائيلية - فصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المناطق الفلسطينية عن الأردن ومصر، وأحبطت أي نوع من التنمية الاقتصادية التي قد تنتج عنه منافسة للمنتجين الإسرائيليين، مما أدى إلى تحوّل المناطق الفلسطينية إلى سوق أسيرة للبضائع والمنتوجات الإسرائيلية في الثمانينيّات، استوعبت هذه المناطق ١٠-١٢٪ من مجموع الصادرات الإسرائيلية، و أصبحت ثاني أكبر مستورد للبضائع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأميركية.

٢- الأرباح الناتجة عن وحدة جمركية قسرية - تسيطر إسرائيل على جميع نقاط العبور في المناطق الفلسطينية، وتفرض رسوم الجمارك والضرائب الأخرى - حسب التسعيرة الإسرائيلية - على جميع البضائع المُعدّة للمناطق الفلسطينية وتلك التي تصدر منها، فارضة بذلك نظاماً جمركياً موحّداً. حتى اتفاقيات أوسلو، اقتُطِعت هذه الضرائب، التي وصلت قيمتها بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٧ إلى نحو خمسة مليارات دولار أمير كي (حسب أحد التقديرات)، لصالح الخزانة الإسرائيلية. بعد تأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤، بدأ تحويل الضرائب إليها، لكن إسرائيل كانت تحتجزها بين الحين والآخر كفعل انتقامي من المقاومة الفلسطينية المسلّحة.

٣- استهلاك مرتفع للمياه - سيطرت إسرائيل في العام ١٩٦٧ على مصادر المياه غرب نهر الأردن. وأصبحت "مكوروت" - شركة المياه الحكومية - المزوّد غير البلدي الوحيد في المناطق الفلسطينية. وقامت بتزويد المياه للاستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي للمستوطنات الإسرائيلية حسب معايير غربية، بينما قامت بتقييد الاستعمالات الفلسطينية المشابهة.

٤- العمّال الفلسطينيون في إسرائيل - بعد الاحتلال مباشرة، سمحت إسرائيل بدخول العّمال الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلية. ومع نهاية الثمانينيات، عمل في إسرائيل نحو ١٠٠،٠٠٠ فلسطيني، يشكلون ثلث القوة العاملة الفلسطينية. وعمل هؤلاء - بخاصة - في فرعي البناء والزراعة. وجنى المشغلون الأرباح الوفيرة من تشغيلهم، حيث كانت تكلفات تشغيلهم أدنى من تكلفات العّمال الإسرئيليين. وحصل هؤلاء العّمال على أجور منخفضة مقارنة بالعمال الإسرائيليين، لكنها كانت أعلى من أجور العمال في المناطق الفلسطينية. وكان عمّال الياقات الزرقاء الإسرائيليون أكبر الخاسرين من هذا الأمر، حيث ضعفت قدرتهم على المناورة مقابل المشغّلين الإسرائيليين بعد دخول المنافسة التي تميزت بكلفة أقل.

واستفادت الخزانة الإسرائيلية هي الأخرى من العمالة الفلسطينية، فقد جرى خصم ضرائب الضمان الاجتماعي كاملة من أجور العمال الفلسطينيين (إضافة إلى دفع حصتّهم). وفي المقابل، حصل هؤلاء العمال على عدد قليل من برامج الضمان الاجتماعي (وفي مقدمتها تأمين إصابات العمل). ووصلت المبالغ المحسومة الأخرى، والتي كان من المفترض بها أن تغطي ما تبقى من برامج الضمان الاجتماعي (مثل مخصّصات الأطفال وتأمين العجزة)، وصلت إلى الخزانة الإسرائيلية. ووفق أحد التقديرات، وصلت قيمة هذه الحسوم بين العامين ١٩٦٨-١٩٩٣ إلى نحو ٢٥٠ مليون دولار أميركي.

وأخيراً، استفادت الهستدروت (نقابة العّمال الإسرائيلية) هي الأخرى من تشغيل الفلسطينيين، إذ فُرِضَ على المشغلين حسم نسبة ١٪ من الأجور لمصلحة النقابة، وحوّلت هذه المبالغ إلى الهستدروت، على الرغم من عدم قيامها بالدفاع عن العمّال الفلسطينيين.

الاستثمار الإسرائيلي الوحيد في المناطق - المستوطنات الإسرائيلية

شكّل بناء نحو ١٥٠ مستوطنة إسرائيلية الاستثمار الوحيد الكبير في المناطق الفلسطينية، ويصل عدد السكان في هذه المستوطنات حالياً إلى أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ مستوطن. في البداية، بنيت هذه المستوطنات في مواقع استراتيجية مثل غور الأردن، وتم نشرها لاحقاً في جميع المناطق الفلسطينية، وكان الهدف الفعلي من إقامتها بسط السيطرة الإسرائيلية على تلك المناطق.

لا تملك المستوطنات أية قيمة اقتصادية فعلية. ومن بين جميع الأهداف العملية، شكلت هذه المستوطنات فنادق للنوم. لذا، وعندما يجري حساب الاستثمار فيها، نأخذ في الحسبان التكلفات الإضافية لبناء مستوطنة في المناطق الفلسطينية مقارنة بتوطين سكانها في مناطق داخل الحدود الإسرائيلية لما قبل العام

١٩٦٧. وترجع التكلفات الإضافية، من ناحية، إلى ضرورة تحصين المستوطنات وحمايتها نتيجة وقوعها على مقربة من المدن والقرى الفلسطينية التي لا ترّحب بها، ومن ناحية أخرى، ترجع هذه التكلفات إلى الإغراءات المادية الكبيرة التي تعرضها الحكومة بهدف زيادة عدد سكان المستوطنات.

وحسب التقديرات التي أجرتها صحيفة "هآرتس" وصل التمويل الحكومي الفائض للمستوطنات بين العامين ١٩٦٧–٢٠٠٣ إلى ٤٥ مليار شيكل إسرائيلي (نحو ١٠ مليارات دولار أميركي). وتشير حسابات مركز "أدفا" أنّ المِنَح الحكومية للمستوطنات بين العامين ١٩٩٠–١٩٩٩ للفرد الواحد فاقت ما مَنَحته السلطات المحلية داخل الخط الأخضر ("الخط الأخضر" هو خط الهدنة من العام ١٩٤٩ وحدود إسرائيل الشرقية المعترف بها دولياً) بنحو ٥٠٠ مليون دولار أميركي. وتمتعت المستوطنات الإسرائيلية كذلك بتمويل حكومي سخي لبناء المنشآت الجماهيرية، وشق الشوارع الالتفافية للقرى الفلسطينية وللمناطق الصناعية، وتمويل سخي لصيانة وتفعيل المدارس والعيادات الطبية، وتسهيلات ضريبية كثيرة.

وستجري مضاعفة هذه التكلفات في الفترة القريبة، وفقاً لخطة رئيس الحكومة أريئيل شارون في شأن فك الارتباط مع قطاع غزة والجزء الشمالي من الضفة الغربية. وستُمنح كل عائلة من المستوطنين سيُعاد توطينها داخل إسرائيل مبلغاً يتراوح بين ٣٥٠،٠٠٠ و ٧٥٠،٠٠٠ دولار أميركي. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر وزارة الدفاع الإسرائيلية مبلغ ٥٠٠ مليون دولار في إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي الذي يتمركز حالياً في المناطق المذكورة. وتشمل خطة خارطة الطريق التي رسمها الرئيس بوش إخلاء مستوطنات عديدة أخرى. وعليه، ستبلغ تكلفات إعادة التوطين بضعة مليارات من الدولارات الأميركية، وبذلك تتحول المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة إلى المغامرة الاقتصادية العسكرية الأكثر تكلفة في التاريخ الإسرائيلي.

الجزء الثاني:
مرحلة الانتفاضات الفلسطينية

بدأت الانتفاضة التي اندلعت في العام ١٩٨٧ بتحديد سعر الغطرسة. وشهدت المناطق الفلسطينية مقاومة مستمرة لجزء كبير من الجمهور الفلسطيني المحّلي وهجمات مكثفة لمجموعات مسّلحة من وراء الحدود، واستلزم هذا الأمر تدخّل أعداد كبيرة من القوات الإسرائيلية المسلّحة في إسرائيل، أوقع الصراع الكثير من الضحايا، وتسبّب في ركود النمّو الاقتصادي وفي تفاقم الاستقطاب السياسي. في نهاية الأمر، أدت الانتفاضة الأولى إلى عقد مؤتمر مدريد، وبعدها إلى التوقيع على اتفاقيات أوسلو التي أُنشئت بموجبها السلطة الوطنية الفلسطينية. لكن الأمور لم تنته عند هذا الحدث السعيد. فالمجزرة التي قام بها باروخ غولدشتاين بالمصلين الفلسطينيين في الخليل، تبعتها سلسلة متواصلة من التفجيرات الانتحارية داخل إسرائيل بقيادة المجموعات العسكرية الفلسطينية الإسلامية، في الوقت ذاته، تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة. اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول عام ٢٠٠٠، وبينما كانت الانتفاضة الأولى شعبيّة بطابعها، كانت الثانية انتفاضة مسّلحة، حيث شهد عدد الضحايا من الطرفين تزايداً كبيراً. وتفاقم الركود الاقتصادي، وأصبح ثمن الغطرسة أكبر فأكبر، الأمر الذي وضع فترة الاحتلال قاطبة تحت منظار جديد ومغاير.

يمكن معاينة ثمن الغطرسة في أربعة مجالات رئيسية: الاستقرار السياسي؛ الأثمان العسكرية؛ الخسائر الاقتصادية؛ التكلفات الاجتماعية.

الاستقرار السياسي

أصبح الموقف تجاه المناطق الفلسطينية يُشكِّل خط الفصل الرئيسي في السياسة الإسرائيلية وهمّش المواضيع التقليدية التي تمايز بين اليسار واليمين في سائر الدول. وشلّت قضية فلسطين السياسة الإسرائيلية، ولم يستطع أيّ من المعسكرين تنفيذ حلّه المُفضّل، الأمر الذي خلق حالة من الجمود، أو أدى إلى تشكيل "حكومات وطنية" كتلك التي طبَّقت خطة الاستقرار الاقتصادية النيو–ليبراليّة في العام ١٩٨٥، أو تلك التي يجري التفاوض بشأنها حالياً من أجل تنفيذ خطة الانفصال عن غزة.

ينعكس عدم الاستقرار السياسي بوضوح في حقيقة تبديل خمسة رؤساء للحكومة في التسعينيات، بينما شهدت العقود التي سبقتها تبدّلاً رئيسياً في كل عقد (وثلاثة في الثمانينيات)، وينعكس كذلك في حقيقة عدم تمكن رؤساء الحكومة منذ العام ١٩٩٨ من الحصول على مصادقة الكنيست على الميزانية بسبب

المعارضة داخل الائتلاف الحكومي للخطوات التي اتخذت في الموضوع الفلسطيني. وأفضى الأمر إلى انتخابات جديدة. وأخيراً، انعكست كذلك في إغتيال رئيس الحكومة اسحق رابين، بمسدّس متطرّف من المعسكر اليميني الذي عارض اتفاقيات أوسلو.

التكْلفات العسكرية

مع إندلاع الانتفاضة، تضاعفت تكلفات الاحتلال العسكري بشكل ملحوظ، ومنذ ذلك الحين، وضع الجيش الإسرائيلي كتيبتين ثابتتين، تضمّان سبع فرق، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وخدمت كل وحدة مقاتلة مرة واحدة على الأقل في المناطق الفلسطينية.

تبقى مصروفات الميزانية غير معروفة بسبب عدم الإفصاح عن ميزانية الدفاع الإسرائيلية، وعلى الرغم من ذلك تتضمن مشاريع الموازنة السنوية على أرقام حول زيادات خاصة على الميزانية العسكرية بسبب "الأحداث في المناطق". وبين العامين ١٩٨٧–٢٠٠٥، اقتربت هذه الزيادات من مبلغ ٢٩ مليار شيكل (نحو ٦,٥ مليار دولار أميركي). لا تأخذ هذه الأرقام بالحسبان التكلفات الإعتيادية التي توظّف من أجل السيطرة على المناطق المحتلة (مثل صيانة الكتيبتين اللتين جرى التطرق إليهما سابقاً). وإضافة إلى التكلفات التي تقع على وزارة الدفاع، نُضيف التكلفات التي تتحملها وزارة الأمن الداخلي التي أطلق عليها سابقاً وزارة الشرطة. ومنذ أن بدأت المنظمات الفلسطينية باستهداف المدنيين داخل الحدود الإسرائيلية، شرعت الشرطة العادية وشرطة حرس الحدود تعمل تحت سلطة وزارة الأمن الداخلي كمركبات عضوية للآلة الإسرائيلية الدفاعية، وتضاعفت ميزانية هذه الوزارة بين العامين ١٩٩٤ و ٢٠٠٥.

وتشمل التكلفات الدفاعية مركبّاً متميّزاً، إلا وهو بناء الجدار الأمني بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية الذي يهدف إلى منع المتسللين الفلسطينيين والانتحاريين من دخول إسرائيل. ويبلغ طول الخط الأخضر الذي يفصل بين المنطقتين ٣٥٠ كيلومتراً. ولو بُنيَّ الجدار على طول الخط الأخضر لبلغت كلفته نحو ٣,٥ مليار شيكل (نحو ٨٠٠ مليون دولار)؛ بيد أن الحكومة الإسرائيلية قرّرت ضمّ المستوطنات الإسرائيلية داخل الجدار من خلال الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وبذلك أطالت الجدار إلى نحو ٦٠٠ كيلومتر، وضاعفت تكلفاته. وعلى ضوء قرار المحكمة الدولية في لاهاي وتحفظات المحكمة العليا في إسرائيل، قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بتغيير مسار الجدار مرةً أخرى، مما تطّلب مبالغ جديدة للتخطيط والبناء. وحتى الآن (في السنوات المالية ٢٠٠٣–٢٠٠٥) خصّصت الحكومة مبلغ ٣,٥ مليار شيكل لبناء الجدار.

القتلى والجرحى والتعويضات – الثمن الأكثر فداحة نتيجة الاحتلال والانتفاضة الفلسطينية يتمثّل في أرواح البشر والجرحى. ومنذ أيلول عام ١٩٨٧، حتى تشرين الثاني عام ٢٠٠٤، تكبدت إسرائيل ١،٣٥٥ قتيلاً و ٦،٧٠٩ جرحى من المدنيين ورجال الجيش. وفاقت الأرقام الفلسطينية ذلك بكثير، وبلغ عدد القتلى في صفوفهم ٤،٦٦١، وعدد الجرحى إلى ٢٨،٢١٧.

تدفع مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية التعويضات للمدنيين الذين قُتلوا أو جُرِحوا جراء العمليات العدائية. ووصل مبلغ هذه التعويضات في العام ٢٠٠٣ إلى ٣٥٠ مليون شيكل (نحو ٨٠ مليون دولار).

وتدفع وزارة الدفاع التعويضات للجنود القتلى والمصابين، وتفوق هذه المبالغ ما يُدفع للمدنيين. الأرقام الدقيقة غير متوفرة، وذلك بسبب السرية التي تكتنف ميزانية وزارة الدفاع. وعلى الرغم من ذلك، ليس مجافياً للعقل الافتراض أن مجموع المبالغ المدفوعة قد بلغت نحو مليار شيكل (٢٣٠ مليون دولار) على الأقل.

وتُضاف إلى هذه المبالغ التعويضات التي تُدفع على الممتلكات التي تتضرر نتيجة الهجمات الفلسطينية (الباصات والمطاعم والمنشآت العامة التي يُفجّرها الإنتحاريون، والصواريخ التي تُطلق من قطاع غزة).

الخسائر الاقتصادية

من وجهة النظر الإسرائيلية، كان التوازن الاقتصادي للاحتلال إيجابياً حتى العام ١٩٨٧. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى، أخذ هذا التوازن يتغير. وهناك صعوبة في حصر خسائر الانتفاضة الأولى التي استمرت حتى العام ١٩٩٣؛ فمنذ مطلع التسعينيات،

بدأت موجات المهاجرين من الإتحاد السوفييتي السابق وأثيوبيا بالوصول إلى إسرائيل مؤثرة بذلك على جميع النواحي الاقتصادية. وتُشير الأرقام إلى تراجع نمو الناتج القومي الإجمالي السنوي: من ٦,١٪ في العام ١٩٨٧، إلى ٣,٦٪ في العام ١٩٨٨،إلى ١,٤٪ في العام ١٩٨٩، بينما تراجع الناتج القومي للفرد: من ٤,٦٪ في العام ١٩٨٧، إلى ١,٩٪ في العام ١٩٨٨، إلى ٠,٣٪ في العام ١٩٨٩. وارتفعت نسبة البطالة: من ٦,١٪ في العام ١٩٨٧، إلى ٨,٩٪ في العام ١٩٨٩.

وشهد النمو الاقتصادي تباطؤاً من جراء العمليات التفجيرية الفلسطينية، حتى بعد الانتفاضة الأولى وفي السنوات التي تلت التوقيع على اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤.

وكان للانتفاضة الثانية التي اندلعت في خريف العام ٢٠٠٠ نتائج هدّامة أكثر على الاقتصاد:

- تراجع نمو الناتج القومي الإجمالي: من ٨٪ في العام ٢٠٠٠ (فقاعة التكنولوجيا الرفيعة) إلى نمو سلبي بلغ ٠,٩-٪ في العام ٢٠٠١، إلى ٠,٧-٪ في العام ٢٠٠٢.
- هبط نمو الناتج القومي للفرد الواحد: من ٥,٢٪ في العام ٢٠٠٠، إلى نمو سلبي ٣,٢-٪ في العام ٢٠٠١، و ٢,٧-٪ في العام ٢٠٠٢، و ٠,٥-٪ في العام ٢٠٠٣.
- تتراوح التقديرات، بشأن خسارة الناتج القومي الإجمالي بين العامين ٢٠٠٠-٢٠٠٤، بين ٧-٩ مليارات دولار (صندوق النقد الدولي) و ١٢ مليار دولار (---).
- هبطت الاستثمارات الدولية: من ٥,٣ مليار دولار في العام ٢٠٠٠، إلى ١,٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٢، ثم عادت لترتفع مرة أخرى.
- تراجع عدد السيّاح الذين دخلوا إسرائيل: من ٢,٧ مليون سائح في العام ٢٠٠٠، إلى ٠,٩ مليار في العام ٢٠٠٢.
- ارتفعت البطالة: من ٨,٩٪ في العام ٢٠٠٠، إلى ١٠,٧٪ في العام ٢٠٠٣.

كان للركود الاقتصادي تأثير عكسي علىالتمويل الحكومي

- تراجع جمع الضرائب: من ١٥٧ مليار شيكل في العام ٢٠٠٠ (٣١,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي)، إلى ١٤٢ مليار شيكل في العام ٢٠٠٣ (٢٨,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي).
- ارتفع العجز: من ٢,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٩٩ (وهبط بشكل استثنائي إلى ٠,٧٪ في العام ٢٠٠٠)، إلى ٥,٧٪ في العام ٢٠٠٣.
- كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، ارتفع الدّين الحكومي الإسرائيلي: من ٨٨٪ في العام ٢٠٠٠، إلى ١٠٤٪ في العام ٢٠٠٣.

بُغية معالجة الأزمة المالية، تبّنت الحكومة إستراتيجيتين:

- الأولى سلسلة متتالية من ٨ تقليصات في الميزانية، بلغت قيمتها الإجمالية ٦٠ مليار شيكل. هذه التقليصات في الميزانية أثرت على جميع مرافق الخدمات الحكومية.
- الثانية أن إسرائيل طلبت من الحكومة الأميركية تغطية العجز دون الحاجة إلى زيادة العبء على سوق النقد المحليّة، ودون اللجوء إلى رفع الضرائب.

في الحقيقة، أتاح ذلك للحكومة التصرف بشكل عكسي؛ ففي خِضم كل هذه التقليصات، قرّرت الحكومة تطبيق خطة خفض الضرائب، التي أُعِدت منذ البداية للحيلولة دون تنفير النُخَب الإسرائيلية وخصوصاً أعضاء طبقة رجال الأعمال وعلماء التكنولوجيا الألكترونية. هذه المجموعة التي شَكلّت قبل الانتفاضة الأولى العمود الفقري لفيلق الضّباط في الجيش الإسرائيلي ولوحداته المختارة. وواجه هؤلاء، خلال الانتفاضة الأولى، معضلات أخلاقية جدية وبدأوا بالبحث عن بديل للخدمة في الأراضي المحتلة بشكل خاص وللمهن العسكرية بشكل عام. هذه المجموعة كانت من بين أكثر المؤيدين لاتفاقيات أوسلو. وطبّق الخفض الضريبي في نفس الوقت الذي فرضت فيه الضريبة على أرباح رؤوس الأموال. على الرغم من ذلك، كان الخفض الضريبي شديداً للغاية في الوقت الذي كانت الضريبة المفروضة على أرباح رؤوس الأموال متدنية للغاية. وبينما وصلت خسارة خزانة الدولة، نتيجة خفض الضرائب، إلى ١٢,٩ مليار شيكل، لم تتعّد مدخولاتها من ضريبة أرباح رؤوس الأموال الـ ٠,٧ مليار شيكل.

التكلفات الاجتماعية

كان للتقليصات الحكومية التي فُرِضَت خلال الانتفاضة الثانية نتائج وخيمة على المجتمع الإسرائيلي، وانعكس الأمر بطرق عديدة. من الممكن مقارنة هذه النتائج المتراكمة بالتغييرات البنيوية التي طرأت على دول أوروبا الشرقية نتيجة انهيار الإتحاد السوفييتي، أو التغييرات البنيوية التي فرضتها مؤسسات التمويل الدولية على الدول التي تعّرضت لأزمات اقتصادية حادة.

ومن قبيل المفارقة أن جميع أو معظم هذه التقليصات لم تكن ضرورية بشكل مطلق. فإسرائيل تمتلك من الموارد المالية ما كان يمكن أن يكفي تدفقه لتغطية تكلفات الانتفاضة. إضافة إلى ذلك، كان بمقدور إسرائيل الحصول على ضمانات لقروض تكفي لتغطية مقادير العجز في الميزانية. وبدل ذلك، عكست التقليصات أجندة نيو–لبرالية حصلت على دعم وتأييد الكثير من النُخب الإسرائيلية التي تتموقع داخل الحزبين السياسيين الكبيرين وبعض الأحزاب الصغيرة التي تُمثل الطبقات الوسطى. بهذا المفهوم، يمكن النظر إلى الانتفاضة على أنها شكّلت فرصة لتطبيق خطة طال انتظارها، للتقليل من حجم المصاريف الحكومية، ولتقليص الميزانية، ولخفض الضرائب، ولخصخصة الشركات الحكومية، ولخفض كلفة العمال، ولتحرير رؤوس الأموال من أجل الاستثمار والتوسع، ورافق كل هذا فكرة مفادها أن ثمار النمو الاقتصادي تتساقط على فئات الشعب كافة.

وكان للتقليصات في الميزانية تأثير في المجالات التالية:

تراجع في الخدمات الاجتماعية: تلّقت بعض أهم الخدمات الاجتماعية في إسرائيل ضربة قاضية نتيجة التقليصات في الميزانية

- فَقَدَ جهاز الصحة العام الكثير من مصادر التمويل، إذ بدأ العلاج الطبي يعتمد أكثر فأكثر على المدفوعات الشخصية، ما خلق خطاً فاصلاً بين من يملكون ومن لا يملكون، وتآكلاً في دعم جهاز الصحة الجماهيرية بعامة، وبخاصة في صفوف الفقراء.
- جرى تقليص حاد في تمويل ساعات التدريس في التعليم الابتدائي والثانوي، وكان لذلك تأثير وخيم على بلدات وأحياء الطبقة العاملة اليهودية والعربية.
- عانى التعليم العالي من ثلاثة تقليصات في الميزانية، ما أدى إلى تقليل حجم الميزانيات المعدة للبحث والتجهيزات (كالمختبرات وسواها).
- قُلِصت الميزانيات المعدة للأبحاث والتطوير بشكل حاد، ما أثر على البرامج الحكومية المخصصة لدعم صناعات التكنولوجيا الرفيعة الناشئة.
- قُلِصت معونات الإسكان بشكل حاد، ما زاد من صعوبة امتلاك البيوت.
- قُلِص الدعم الحكومي للميزانيات البلدية، ما أضّر – بشكل خاص – بالبلديات التي لا تتمتع بقاعدة ضريبية متينة (كالبلدات العربية ومدن التطوير اليهودية).

إضعاف شبكة الضمان الاجتماعي: تمتلك إسرائيل شبكة ضمان اجتماعية جيدة، تعتبر أوسع من تلك المتوافرة في الولايات المتحدة، وتشابه تلك التي في دول أوروبا الغربية، وتتضمن برامج هذه الشبكة مخصصات التقاعد والعجز العام وتأمين الدخل، ومخصصات الأولاد، وإجازات الولادة المدفوعة، وإصابات العمل وحوادث الطرق والبطالة. نقطة الضعف الأساسية تجسدت في مستوى المخصصات المتدني مقارنة بتلك التي تقدمها شبكات الضمان في دول أوروبا الغربية.

أدت التقليصات في الميزانية إلى إضعاف برامج شبكة الضمان بطريقتين:

- قُلِصَت جميع المخصصات بمبالغ متفاوتة. فعلى سبيل المثال، قُلِصَ ضمان الدخل بمعدل ٣٠٪، ما أدى إلى تعرض الإسرائيليين الذين تشكل شبكة الضمان جزءاً أساسياً من دخلهم لتدنٍ كبير في الدخل.
- جُمِدَت جميع المخصصات المربوطة بمعدل الدخل حتى العام ٢٠٠٦؛ وابتداءً من ذلك العام، سيجري ربط جميع المخصصات بمؤشر غلاء المعيشة بدل معدل الدخل. تاريخياً: ارتفع معدل الدخل أكثر من مؤشر غلاء المعيشة؛ لذا بطبيعة الحال ستعاني المخصصات من عملية تآكل. وحسب مؤسسة التأمين الوطني، ستهبط مخصصات الشيخوخة الأساسية:

من ١٦٪ من معدل الدخل، إلى ١١٪ من معدل الدخل في العام ٢٠٢٠.

تحول جذري في برنامج صناديق التقاعد: كانت الهستدروت (نقابة العمال في إسرائيل) تدير حصة الأسد من صناديق التقاعد التي كانت تمّول بواسطة سندات حكوميّة معدة لهذا الغرض بفائدة معقولة. وكانت الحكومة تبحث عن السبل التي تمكنها من التراجع عن التزامها بالمحافظة على مستويات ثابتة لرواتب التقاعد، وتحويل صناديق التقاعد إلى سوق الأسهم. وأدّعت الحكومة أن رواتب التقاعد الهستدروتية تُعاني، لسنوات طويلة، من العجز الإحصائي، لكن الكثير من الاختصاصيين دحضوا هذا الموقف جملةً وتفصيلاً في العام ٢٠٠٣، وتحت غطاء ضرورة اتخاذ إجراءات طارئة بسبب الانتفاضة، نفّذت الحكومة هذه الخطوة، فقامت بتأميم بعض صناديق التقاعد الهستدروتية، وقامت بعدها ببيعها لشركات تأمين تجارية، ومن ثم قامت بمضاعفة تكلفات إدارتها بهدف رفع جاذبيتها بالنسبة للمشترين، وفي نهاية المطاف تم تخفيض نسبة الفائدة على السندات التي تقتنيها صناديق التقاعد. خلاصة القول أن العّمال المتقاعدين يتلقون الآن راتباً مخفضّاً، ولا يعلم المتقاعدون المستقبليون أي نوع من رواتب التقاعد سيكون بانتظارهم.

العواقب الاجتماعية

كان تزايد الفقر النتيجة الأكثر بروزاً للركود الاقتصادي الذي سببته الانتفاضة والسياسة التمويلية التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية. وشهدت نسبة الإسرائيليين الذين يقبعون تحت خط الفقر – ويعرف على أنه ٥٠٪ من متوسط الأجر – ارتفاعاً من ١٧,٦٪ في العام ٢٠٠٠ إلى ١٩,٢٪. وشهد الفقر كذلك تعمقاً شديداً؛ ففي العام ٢٠٠٠، حصل الفقراء في إسرائيل على دخل بلغ معدله ٢٥,٦٪ تحت خط الفقر؛ في العام ٢٠٠٣ وصل هذا الرقم إلى ٣٠,٣٪. وكانت أكثر النتائج وضوحاً بداية انتشار مطابخ الفقراء وثقافة الهبات، التي لم تكن معروفة في إسرائيل خارج المجتمعات اليهودية المتدينة.

ملاحظات إجمالية

أصبح الاحتلال المتواصل للأراضي الفلسطينية عبئاً ثقيلاً على المجتمع الإسرائيلي وغدت إسرائيل تدفع ثمن الغطرسة التي أغرت قادتها بالتفكير في إمكانية السيطرة على الأراضي الفلسطينية من خلال تجاهل طموحات الشعب الفلسطيني الجماعية.

ضربت الانتفاضة الثانية إسرائيل في العمق، ونتج عن ذلك توقف في النمو الاقتصادي وتدن في مستوى المعيشة، وإضعاف الخدمات الاجتماعية وتآكل شبكة الضمان الاجتماعي واتساع وتعميق رقعة الفقر.

تخرج إسرائيل من الانتفاضة الحالية أكثر انقساماً وأقل تماسكاً، وخسرت رؤياها المؤسسة لمجتمع يطمح إلى جذب المجموعات البائسة نحو المركز. ولم يعد مؤكداً أن الجيل القادم سيتمتع بنفس مستوى التربية والتعليم الذي يحصل عليه الجيل الحالي. ويجد الكثير من الإسرائيليين أنفسهم متعلقين أكثر فأكثر بالأعمال الخيرية المجتمعية.

ومن نافل القول أن مصير الفلسطينيين أسوأ من ذلك بكثير.

بنظرة إلى الوراء، من الواضح أن السياسة الإسرائيلية التي اعتمدت عدم تطوير المناطق الفلسطينية شكلت إساءة للذات. وكان من الممكن أن يكون وضع إسرائيل أفضل بكثير مما هو عليه الآن لو قامت بتشجيع التطوير المحلي.

إنّ فك الارتباط، وإن أدى إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة تماماً، لن يشكل نهاية المطاف. فبينما يعوّل الكثير من الساسة الإسرائيليين على الفصل التام متمثلاً بالجدار، من الواضح أن إسرائيل هي الأكثر ثراء والأكثر قوة في المثلث الأردني – الفلسطيني – الإسرائيلي، وستبقى بدورها تتحمل مسؤولية كبيرة عن الرفاهية الاقتصادية للفلسطينيين. لذا، تحمل الغطرسة التي تولّدت ابتداءً من الانتصار العسكري في العام ١٩٦٧ ثمناً باهظاً طويل الأمد: وإذا كانت إسرائيل ترغب في سلام دائم وثابت فعليها الشروع بعمل ما أحجمت عن القيام به حتى الآن: أن تساعد الفلسطينيين على خلق اقتصاد قابل للحياة.

عن «العبرية»